Emirati women and representative representation in the UAE

Muna Ali Almulla Alhammadi - PhD student
monaali@sharjah.ac.ae
Ibrahim Tohami, PHD
Professor of social Development
btouhami@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences/ United Arab Emirates

DOI: 10.31973/aj.v1i138.1174

Abstract:
Many international charters, declarations and conventions have focused on the political rights of women on the basis of the principle of equality without discrimination due to origin, sex, language, religion or belief, or between women and men, and this equality includes all political rights that allow individuals both to participate in political participation and in expressing and practicing their right
The study aims to clarify the concept of representative representation and the concept of political participation and its importance, and to identify the political participation of women in general, and to clarify the political participation of Emirati women.
The Emirati woman has proven her competence in all the fields she fought to become a minister and deputy speaker of Parliament and represented the UAE externally, and Emirati women in general have proven their competence, distinction and competence in all the responsibilities entrusted to them, and confirmed their outstanding commitment and strong presence in the service of the nation in various fields of national work, Including its involvement in the armed forces, national service, police and security forces.
The importance of this study lies in the fact that it is one of the few studies in this regard, within the limits of the researcher's knowledge, on the topic of political participation among Emirati women, and revealing the role of the wise leadership of the UAE in making the conditions of Emirati women in continuous development, even if this varies from Emirate To another. The social and cultural environment, with its various components of customs, traditions and visions, is an incubating and motivating environment for the emergence of women in the United Arab Emirates and their access to advanced degrees in various social, economic, educational and political activities.
This came to confirm the validity of the hypothesis that Emirati women do not only have a role in participating within the political framework, but also in other social sectors that form an integrated fabric. This is what Emirati women have proven through their assumption of important positions in the country economically, scientifically and culturally.
The researcher has adopted the descriptive and analytical approach through available data from official sources in the United Arab Emirates, in addition to recent statistics issued by government agencies concerned with the participation of women.
The most important results regarding the empowerment of women to participate effectively in the UAE, especially in the Emirate of Sharjah, were the number of

women involved in the electoral bodies in the emirate during the years from 2015 to 2019, with the total number of females in electoral bodies (19810), compared to the number of males. Which reached (24948), out of the total number of electoral bodies for both sexes, which amounted to (44758), with a relatively small difference, and this is an indication of equal opportunities and equality between the sexes.

key words: Representative Representation, Federal National Council, Advisory Board , Empowerment , Participation.

المرأة الإماراتية والتمثيل النيابي في دولة الامارات

منى علي الملا الحمادي – طالبة دكتوراه
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية/ الإمارات العربية المتحدة
monaali@sharjah.ac.ae

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم توهامي
أستاذ في التنمية الاجتماعية
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية/ الإمارات العربية المتحدة
btouhami@sharjah.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحث)

عنيت العديد من المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية بالحقوق السياسية للمرأة على أساس مبدأ المساواة من دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو بين المرأة والرجل ، وهذه المساواة تشمل الحقوق السياسية كافة التي تسمح للأفراد على حد سواء بالمشاركة السياسية، وتضمن للمرأة حرية التعبير عن رأيها والدفاع عن حقوقها ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التمثيل النيابي ومفهوم المشاركة السياسية وأهميتها، والتعرف على المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام، وتوضيح المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية بشكل خاص.

ذلك أنَّ المرأة الإماراتية أثبتت كفاءتها في جميع المجالات التي خاضتها لتصبح وزيرة ونائبة لرئيس البرلمان كما مثلت دولة الإمارات خارجياً وفي مختلف المحافل الدولية والإقليمية، وأثبتت المرأة الإماراتية بشكل عام كفايتها وتميزها وجدارتها في المهمات كلها والتي أوكلت إليها من مسؤوليات، وأكدت عطاءها المتميز وحضورها القوي في خدمة الوطن في مختلف مجالات العمل الوطني، بما في ذلك انخراطها في صفوف القوات المسلحة والخدمة الوطنية والشرطة والأمن.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تُعد من الدراسات القليلة في هذا الشأن، وذلك في حدود علم الباحثة، حول موضوع المشاركة السياسية لدى المرأة الإماراتية، والكشف عن دور

القيادة الحكيمة لدولة الامارات في جعل أوضاع المرأة الإماراتية في تطور مستمر، وإن تفاوت حجم ذلك الدور من إمارة إلى أخرى.

إنَّ البيئة الاجتماعية والثقافية بمكوناتها المختلفة من عادات وتقاليد ورؤى هي بيئة حاضنة لطموح المرأة وتطلعاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة ووصولها إلى درجات متقدمة في الأنشطة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية، وهو ما جاء ليؤكد صدق الفرضية حول أنّ المرأة الإماراتية لا ينصب دورها في المشاركة ضمن الإطار السياسي فحسب، بل أيضا في القطاعات الاجتماعية الأخرى والتي تشكل نسيجاً متكاملاً، وهو ما أثبتته المرأة الإماراتية من خلال تبوؤها مناصب مهمة في الدولة اقتصادياً وعلمياً وثقافياً .

وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات المتوافرة من المصادر الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن الإحصائيات الحديثة الصادرة من الجهات الحكومية المعنية بمشاركة المرأة، إلى جانب الاستعانة باستبانه صُممت لهذا الغرض.

وتمثلت أهم النتائج فيما يتعلق بتمكين المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة في دولة الإمارات وبشكل خاص في إمارة الشارقة في عدد النساء المنخرطات في الهيئات الانتخابية في الإمارة خلال السنوات من 2015 وحتى عام 2019 ، إذ بلغ إجمالي الإناث في الهيئات الانتخابية (19810)، مقارنة بعدد الذكور والذي بلغ(24948)، من إجمالي الهيئات الانتخابية للجنسين والتي بلغت (44758)، وبفارق ضئيل نسبياً، وفي ذلك دلالة على تكافؤ الفرص المتاحة والمساواة بين الجنسين.

الكلمات المفتاحية: التمثيل النيابي، المجلس الوطني الاتحادي، المجلس الاستشاري، التمكين، المشاركة.

المقدمة Introduction:

حظيت المرأة الإماراتية على وجه الخصوص في ظل دولة الاتحاد باهتمام ورعاية كبيرين، تأتي من الإيمان بأهمية دور المرأة في بناء المجتمع، ودفع عجلة مسيرة التنمية، وكانت محظوظة باستمرار تلك الرعاية الرشيدة التي أولاها لها المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله" وتواصلت في ظل رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة – حفظه الله – ودعمه، فقد شهدت السنوات الأخيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً متزايداً ومتنامياً بمختلف قضايا المرأة في المجالات والقطاعات كلها، وأصبحت هذه القضايا في مقدمة أولويات السياسات التنموية، وانعكس هذا الاهتمام جلياً على المستويين الحكومي والأهلي.

لا شك أن هناك عدداً من العوامل التي ساعدت على أن تؤدي المرأة هذا الدور التنموي البارز، وأن تصل إلى المراكز القيادية المتقدمة في الدولة، ولعل أهمها توافر بيئة وقاعدة تشريعية داعمة وراسخة مكنتها من المشاركة الإيجابية في مسيرة التنمية.

إذا كانت المرأة الإماراتية قد شقت طريقها بجهودها في عملية التنمية والتقدم بدعم غير محدود، يجب ألا يفوتنا أن الكثير من المكاسب التي حققتها المرأة كانت نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها "أم الإمارات" سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية رئيسة الاتحاد النسائي، لتعزيز دور المرأة الإماراتية ومكانتها في المجتمع.

يعد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المرجعية الأساسية في كثير من الجوانب التشريعية والقانونية التي مكنت المرأة من تحقيق مكاسب قياسية في مدة زمنية وجيزة. فقد حرصت القيادة الرشيدة، عن قناعة على تهيئة القوانين كافة التي تضمن حقوق الأفراد في المجتمع، وعملت على توفير احتياجاتهم كافة.

في الواقع أن الدستور الإماراتي لم يحدد طريقة اختيار شاغلي مقاعد المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) وكذلك لم يربطها بجنس معين ذكرًا كان أم أنثى، لكن جميع الإمارات العربية المتحدة اختارت التعيين بوصفها وسيلة لشغل المقاعد الممنوحة لها بموجب الدستور، ولم تنضم أي امرأة(١٩٧١-٢٠٠١) إلى عضوية المجلس عبر فصوله التشريعية الثلاثة عشر خلال المدة المذكورة، واستطاعت المرأة الإماراتية تحقيق نقلة في وضعها في المجتمع عام ٢٠٠١، بتمثيلها في المجلس الاستشاري الوطني لإحدى إمارات الدولة، وهي إمارة الشارقة بخمس سيدات في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني في الدولة، وحضورها جلسات المجلس الوطني الاتحادي، وطرح مناقشة القضايا الوطنية كافة؛ ليظهر دور المرأة الإماراتية السياسي، لذا ستتناول الدراسة دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية بعد أن أصبحت تتمتع بحق المشاركة السياسية، في المدة من ٢٠٠١-٢٠١٢ .

وجاءت الرؤية الاستراتيجية للدولة لتحدد سياسات وأهداف وبرامج عمل موجهة للمرأة، وتتضمن أولويات دورها الوطني، عبر دعم برامج التوطين الاتحادية والمحلية، وإصدار التشريعات والنظم الخاصة بدمج المعاقين، وبعض الفئات الأخرى المستفيدة من المساعدات الاجتماعية في العملية التنموية، وزيادة برامج تأهيلهم وتدريبهم بالشراكة مع الجهات المحلية والقطاع الخاص، وتأهيل المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي والقادرين على العمل عن طريق عقد دورات تدريبية لتهيئتهم لدخول سوق العمل، وزيادة برامج التوعية والإرشاد الأسري وتفعيلها، ووضع نظم لمساعدات مادية ومعنوية للأسر التي تمر بمشكلات معيشية، وسنّ تشريعات ونظم تشجع على مشاركة المؤسسات الأهلية والأفراد والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية، ومنح قروض تمويلية، وعقد دورات تدريبية خاصة بإدارة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وممارسة الأعمال من المنازل لسكان المناطق النائية، وتفعيل دور القطاع الخاص في خطط النهوض بالمجتمع والارتقاء بحياة المواطنين، والتركيز على خطط النهوض بالمرأة وبرامجها، وتمكينها لتضطلع بدورها الطبيعي بوصفها مشاركًا فاعلًا في عملية التنمية الشاملة.(Al-Sayegh 2013 p 23).

جسد النجاح الذي حققته ابنة الإمارات، عبر عضويتها في المجلس الوطني الاتحادي، ومشاركتها في العمل البرلماني، الريادة والتقدم، اللذين وصلت إليهما دولة الإمارات على صعيد تمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية، ومساهمتها في عملية صنع القرار، في إطار الرعاية والدعم الذي تحظى به منذ تأسيس الدولة، ترجمة لرؤية القائد المؤسس، المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان –طيب الله ثراه – ويواصل هذا النهج، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة –حفظه الله– راعي مسيرة تمكين المرأة.(السيار Al-Sayyar 2016 p 45).

وقد كان لتمكين المرأة في المجال السياسي أثر فعال في نقل تطلعات المرأة الإماراتية من حيز التمني إلى أرض الواقع، وتحقيقه بوساطة نائبات المجلس الوطني الاتحادي اللاتي هن ثمرة التمكين السياسي للمرأة بالدولة. ومن خلال هذا البحث سوف أتناول التمثيل النيابي للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأثره في تحقيق التنمية في الدولة.

أولاً: إشكاليّة الدراسة وتساؤلاتها The study problem and its questions:

تتلخّص مشكلة هذه الدراسة في ضوء سؤال محوري يتمثّل فيما هو واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وينبثق من هذا التساؤل أسئلة فرعية أخرى تدور حول:

١. ما مفهوم المشاركة السياسية للمرأة؟
٢. ما مفهوم المشاركة السياسية في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة؟
٣. ما صور المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية وأشكالها؟

ثانيًا: أهداف الدراسة Objectives of the study:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١– تعريف المشاركة السياسية في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢– بيان صور المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية وأشكالها.
٣– إظهار الدور الذي قامت به القيادة من أجل تمكين المرأة الإماراتية سياسيًّا

ثالثًا: أهمية الدراسة The importance of studying

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعد من الدراسات السياسية القليلة بحدود علم الباحثة، التي بحثت موضوع المشاركة السياسية لدى المرأة الإماراتية، وتكمن أهمية هذه

الدراسة أيضاً في تركيزها على تمكين المرأة من المشاركة السياسية، وأهم الأسباب وراء مشاركتها أو إحجامها عن المشاركة، بوصفها عنصرًا مهمًّا من عناصر المجتمع، وقد تسهم في إغناء المكتبة العلمية بالبحوث حول الموضوع نفسه. والدراسة ستمكّن القائمين على رسم السياسات المتعلقة بالتمثيل النيابي للمرأة وتمكينها، ولاسيما في المجال السياسي، بتحديد جوانب القوة والضعف، ومن ثم إعادة النظر في استراتيجيات تمكين المرأة السياسية في الدولة. والسعي إلى تصحيح المفاهيم الراسخة في المجتمع حول التقسيم الاجتماعي للأدوار تقسيمًا تغيب فيه عنصر التكافل والمساعدة والذي يخص الرجل بالعمل السياسي في الوقت التي يخص المرأة بالعمل الأسري.

رابعًا: الإطار النظري للدراسة:

الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بالدراسات السابقة، فقد جرى الاطلاع عند إجراء البحث على عدد من الدراسات السابقة بهدف الاستفادة منها، اتضح أنَّ هناك عددًا من الدراسات والأبحاث التي ركزت على المشاركة السياسية للمرأة، وفيما يلي عرض الدراسات، وفقاً لزمن إجرائها.

دراسة (Alzaabi, 2006) " المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون" (دراسة حالة) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى حصول المرأة الخليجية العربية على حقوقها السياسية بشكل عام، والمرأة الإماراتية بشكل خاص، ومدى مشاركتها في صنع القرار السياسي، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على المصادر النظرية المكتوبة من كتب وأوراق ندوات ومؤتمرات ووسائل إعلام، وفيما يتعلق بالنتائج فقد توصلت الباحثة في الدراسة إلى المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة، فقد وجدت أنَّ بعض هذه المعوقات صحيح وبعضها ربما تغير مع تغير أحوال المجتمع.

دراسة (Ahmed, 2013) "عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية " (دراسة مطبقة على كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت)، هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس مؤداه: لماذا تعزف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية على الرغم من أنه يتوافر لديها قدر من التعليم، والخروج اليومي إلى سوق العمل، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة إلى أنَّ أهم أسباب عزوف المرأة الكويتية عن المشاركة في العمل السياسي تمثلت في العادات والتقاليد التي تميز المرأة عن الرجل، فضلًا عن أعبائها المتزايدة وافتقاد الثقة في نواب مجلس الأمة، والشكّ في نزاهة الانتخابات مع نمطية النظام الانتخابي السائد، فضلًا عن العوامل الثقافية المتمثلة في التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية، مع تدني مكانة المرأة في المجتمع، وانخفاض روح المنافسة أمام الرجل، وأخيرًا العوامل الاقتصادية المتمثلة في: ضعف القدرة المالية للنساء للإنفاق على الحملات الانتخابية مع قلة الدعم المقدم للمرأة

من المساهمين من المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية، وعدم الالتزام بضوابط الإنفاق على الحملات الانتخابية.

دراسة(Algofli, 2011) " المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة في المحافل السياسية، وأدوات التمكين السياسي للمرأة، ومن ناحية أخرى التعرف على أبرز التحديات التي تواجهها، وقد توصلت الدراسة المذكورة إلى نتائج عدّة أبرزها: أنَّ المرأة الإماراتية حققت إنجازًا ملحوظًا في معترك الحياة السياسية في دولة الإمارات، وذلك عن طريق مشاركتها في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة في أثناء العام 2011، وذلك بتمثيلها بخمسة أعضاء من السيدات في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني، والذي بدأ في الثالث من أكتوبر 2011، إذ تعدّ المشاركة المذكورة الأولى للمرأة في العمل البرلماني في دولة الإمارت العربية المتحدة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

1 – من حيث موضوع الدراسة:

ركزت الدراسات السابقة من حيثُ الموضوع على المشاركة السياسية للمرأة ، وركزت على آليات تمكين المرأة وأهم المعوقات التي تواجه مسيرتها السياسية، فضلًا عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة.

2 – من حيثُ المنهج المتبع في الدراسات والأدوات المستعملة فيها:

توافقت المناهج المستعملة في الدراسات السابقة من حيثُ طبيعة كل دراسة وأهدافها، مثل (Algofli,2011) و (ALzaabi, 2006) و (Ahmad, 2013)، إذ استعملت الباحثة (ALzaabi, 2006) أداة دراسة الحالة وأسلوب تحليل المضمون، واستعملت دراسة (Ahmad, 2013) أداة المسح باستعمال الاستبانة، أما فيما يتعلق بدراسة (Algofli, 2011) فقد اعتمدت أداة تحليل المحتوى.

النظرية المفسرة لتمكين المرأة:

استعانت الباحثة في تفسير مشكلة الدراسة بنظرية " التحديث " إذ يشير مفهوم التحديث إلى "نموذج الانتقال التدريجي من مجتمع (تقليدي) إلى مجتمع (حديث) " وذلك عن طريق سلسلة من التغييرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على تحويل بنى المجتمع من بنى تقليدية إلى بنى أكثر حداثةً وتطورًا. (Radwan ،2019).

تُعنى نظرية التحديث بالدرجة الأولى بكيفية حدوث هذه النقلة (المُشار إليها بالمفهوم)، وتبعاتها، وتهتم بالهياكل والبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واستعمال التكنولوجيا الحديثة في عملية التغيير.

أما الماركسية الكلاسيكية وإن كانت لا تمثل في مجموعها نظرية متكاملة في التنمية والتحديث إلا أنه –وبلا شك– قد قدّمت لظهور بعض عناصر النظرية في هذا المجال، ولا سيما في الإشارة إلى عملية التحديث ونشوء المجتمع الرأسمالي (الحديث)، عبر النظام الاقطاعي الذي يرى معتنقو الاتجاه الماركسي أنه النظام التقليدي الذي أدى بدوره إلى ظهور النظام الحديث وهو النظام الرأسمالي من وجهة نظرهم.

وطبقاً لهذا النموذج فإنّ التنمية أو التحديث تتمثل في ظهور المشروعات الإنمائية وما أدت إليه من نتائج أو آثار على مظاهر الوعي والمجتمع الإنساني كلها، وعلى رأسها: الديموقراطية والتمثيل الشعبي(المشاركة).(Al– Gohary 2015).

أما ليرنر فقد ذهب إلى أنَّ المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يحقق درجة عالية على سُلم هذه الخصائص، أما المجتمع التقليدي فهو المجتمع الذي لا يحقق درجة كبيرة على هذا السُّلم، ثم بعد ذلك خلص ليرنر في نظريته إلى تحديد خاصية مهمّة من خواص التحديث، وهي الحساسية الديناميكية أو التعاطف مع الآخرين.

ويرى سيملر أنَّ التحديث هو نتيجة للتمايز في البناء الاجتماعي للمجتمع، إذ يظهر هذا التمايز في قطاعات اجتماعية مهمّة، مثل: التكنولوجيا والزراعة والصناعة، ويرى أنّ التحديث هو نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس إلى تركيبات فرعية عديدة غير متجانسة(Halawa 2009).

وبالعودة إلى ليرنر فإنّه كان أكثر وضوحًا في نظريته، إذ يرى أنَّ التحديث هو عملية تغير اجتماعي يتحول فيها المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، باكتساب خصائص المجتمعات الحديثة (الغربية)، ويحاول هذا الاتجاه إثبات أنّ الطريقة الوحيدة للتحديث هي مجاراة الدول الحديثة (الغربية) سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، إذ يرى أنّ النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضارية تؤدي مع التعرض لوسائل الإعلام بجميع المجتمعات ومناطق العالم جميعها إلى النتيجة نفسها وهي التحديث. (Previous ref. p 53).

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسه:

مجتمع الدراسة وعيّنتها:

إنَّ مجتمع الدراسة الفعلي يشمل النساء المنخرطات في العمل السياسي واللواتي تشملهن قوائم الهيئات الانتخابية في المجالس الوطنية والاستشارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- جرى تسلّم قوائم رسمية وإحصائيات صادرة من جهات رسمية مختصة (المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة) تشمل بيانات نسب مشاركة الإناث في العملية الانتخابية في الإمارة.

- عمل زيارات ميدانية قامت بها الباحثة لكل من المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة، مجالس الضواحي والقرى وبرلمان الطفل .
- استنادًا إلى مخرجات الدراسة، جرى اختيار المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة نموذجًا للعمل النيابي.

منهج الدراسة:

استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي تتجلى أهميته عبر وصف موضوع المشاركة السياسية للمرأة، وتوجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا ويعبر عنه كميًّا أو كيفيًّا (العساف، 191، 1995)، كونها تشكل طرفًا مهمًّا في عملية التغيير ولا سيما إذا نظرنا إلى نسبة وجودها في المجتمع التي تفوق الرجال عدديًّا.

أدوات جمع البيانات:

قامت الباحثة باستعمال الأدوات الآتية تحقيقًا للانسجام مع المنهج المعتمد في هذه الدراسة، وهي:

- بناء مؤشرات لقياس المشاركة السياسية للمرأة وأبعاد التمكين السياسي لها وفرصه عن طريق:

1 - الاطلاع على الدراسات المتوافرة لدى الباحثة حول الموضوع نفسه، ومراجعة بعض الأدبيات المتعلقة بتمكين المرأة من المشاركة السياسية.

2 - جرى الاستعانة باستبانة لقياس نسبة المشاركة السياسية للمرأة وفرص المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالعمل السياسي.

المحور الأول

مدخل إلى التمثيل النيابي رؤية تحليلية في دولة الإمارات

An introduction to parliamentary representation, an analytical vision in the UAE

يؤدي المجلس الوطني الاتحادي أدوارًا مهمة ولافتة في كل ما يتعلق بشؤون المواطن الإماراتي، ويقع على عاتقه العديد من المهمّات والمسؤوليات على الأصعدة الرقابية والتشريعية، وتتعاظم أدواره مع اهتمام قيادتنا الرشيدة بكل ما من شأنه أن يرفع من مستوى رفاهية المواطن، وتحقيق المزيد من السعادة والرفاهية له، وللتعرف أكثر على طبيعة عمل المجلس والمهمّات الموكّلة إليه، ولا سيما مع تأكيد القيادة الحكيمة على ضرورة المشاركة في العملية الانتخابية لتكتمل مفاصل العملية الديموقراطية في دولتنا الناهضة.

لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ عضو المجلس الوطني الاتحادي وقبل أن يباشر أعماله في المجلس ولجانه يؤدي اليمين أمام المجلس في جلسة علنية، ويقسم على أن يكون مخلصًا لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن يحترم الدستور وقوانينه، وأن يؤّدي أعماله في المجلس

ولجانه بأمانة وصدق وفقاً لمقتضى المادة ٧٣ من الدستور (Federal National Council 2011).

وإنَّ عضو المجلس ينوب عن شعب الاتحاد جميعه، وليس عن الإمارة التي يمثلها داخل المجلس فحسب، وفقاً لمقتضى المادة ٧٧من الدستور. ومهمّات أعضاء المجلس هي ممارسة اختصاصات المجلس التشريعية والرقابية والسياسية؛ عبر عضويتهم في لجان المجلس وحضور جلساته لمناقشة كل ما هو منظور أمامها، ويجب أن يشترك عضو المجلس في لجنة على الأقل من لجان المجلس، ولا يجوز له أن يشترك في أكثر من لجنتين دائمتين وفقاً للمادة ٤١ من اللائحة الداخلية للمجلس (The Constitution of the Emirates).

أولاً: مفهوم التمثيل النيابي The concept of representation:

أشارت الدراسات المختفة إلى العديد من المفاهيم المرتبطة بالتمثيل النيابي، تارة بربطها بالانتخابات بوصفه جزءًا لا يتجزأ منها في الوقت الحاضر، أو من خلال تتبع نشأتها عبر السياقات التاريخية المختلفة.

وللتمثيل النيابي العديد من الآليات، وقد تدرج أو تنوع ليشتمل على أكثر من شكل، إذ إنَ هناك ثلاث أشكال للتمثيل النيابي، أو لمفهوم النيابة بشكل خاص، إذ يشير المفهوم الأول إلى التمثل القانوني، بمعنى أنَّ النائب لا ينوب إلا بصلاحيات معينة، ولفعل محدد ولا يحق له أن يتصرف بحرية تامة، أما المعنى الثاني للنيابة فيتعلق بالتطابق بين النائب ومن ينوب عنه في كل شيء، يتعلق بالسياسة أو المصالح، ومن ثمّ تكون حدود صلاحيته هي المصالح كمصالح الطبقة الاجتماعية على سبيل المثال.

أمّا المعنى الثالث للنيابة، فيرتبط بفكرة أنَّ النائب ممثل لغيره، ومن ثمّ فهو مكلف ومفوض تفويضاً كاملا من ناخبه، فله الحرية في التعبير المطلق عن رأيه أو مواقفه، وكذلك له الحق في أن يراجع أو يستبدل رأياً كان أو موقفاً. (Al-saori 2012 p35-45).

إنّ استقرار المجتمعات بشكل عام يتطلب بشكل ضروري وجود استقرار أمني وسياسي، ومن هنا لا بد أن يظهر الطابع الديموقراطي، الذي بوساطته تتحقق العدالة الاجتماعية والسياسية، بحيث يصبح للشعوب من يمثلها ويشارك باسمها في صنع القرار، فأصبح من الواجب إيجاد آليات مناسبة تمكن المواطنين من المشاركة السياسية، وإحداها وأهمها هي الانتخابات العامة، والتي تتيح للشعب اختيار ممثليه، وقد اتخذ الإجراء الانتخابي شكلًا تطوريًّا عبر التاريخ، ولا سيما بعد ترسيخ مبدأ النظام النيابي، وانتشار مبدأ الاقتراع العام، فضلًا عن إقرار حق الانتخابات في إعلانات حقوق الانسان بوصفه حقًّا سياسيًّا، وحظيت

الانتخابات أيضاً بمكانة مميزة في سلّم القوانين، إذ أصبحت معيارًا لقياس مدى شرعية أنظمة الحكم في الدول وديمقراطيتها (Bin nassar 2015 p 16).

وقد ارتبط مبدأ الاقتراع في الدول الغربية بالأنظمة الحزبية فيها، ويمكن تعريف النظام الحزبي على أنه " منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحكم بطريقة قانونية شرعية عن طريق العملية الانتخابية (Giddens 2001p 284).

وجرت العادة أيضًا على أن يتقاسم السلطة في الدول الغربية حزبان رئيسان، يشكلان في الغالب ائتلافًا من أحزاب عدّة لتشكل تكتلات حزبية تضم أحزابًا أقل تأثيرًا في العملية السياسية، والحزبان الرئيسان، هما: حزب اليسار واليمين، إذ تقوم هذه الأحزاب على أسس مختلفة، منها: الأساس الديني والاقتصادي أو إثنية، وجرت العادة على إطلاق صفة اليسار على الأحزاب التي ترتكز مبادؤها الرئيسة على قضايا التوزيع العادل للثروة والسلطة في المجتمع، والحرص على تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع وفئاته، أما اليمين فإنها صفة تطلق على الأحزاب ذات التوجه المحافظ، والتي تميل إلى الحفاظ على القيم التقليدية والتطرف وتظهر عليها صفة الإثنية بشكل واضح(Giddens 2001p 284).

وقد ارتبط مفهوم الاقتراع في الدول الغربية بالأنظمة الحزبية والتي يمكن تعريفها على أنها " منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة والوصول إلى الحكم بطريقة قانونية شرعية عن طريق العملية الانتخابية" (Giddens 2001p 284).

ثانياً: المرأة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي-٢٠١٩

Women in the Federal National Council elections -2019

شهدت مسيرة الحياة البرلمانية، في عهد صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- محطات مهمة، وحظيت برعاية واهتمام وتوجيه من سموّه، ترجمة للبرنامج السياسي الذي أعلنه سموّه عام ٢٠٠٥م، الذي يعد تمكين المجلس الوطني الاتحادي أحد مرتكزاته الأساسية، وما تضمنه من مشاركة المرأة ناخبة وعضوة، وتنظيم انتخابات لنصف أعضاء المجلس خلال الأعوام ٢٠٠٦م و ٢٠١١م و٢٠١٥م، والتي جرت في أثنائها زيادة أعداد الهيئات الانتخابية، من سبعة آلاف عام ٢٠٠٦م في أول تجربة انتخابية، إلى ما يقرب من ٢٢٤ ألف ناخب عام ٢٠١٥م.

وفي خطوة عززت من موقع الإمارات في مصاف الدول المتقدمة في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعمل البرلماني، تضمن مرسوم صاحب السمو رئيس الدولة، رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧، بتشكيل المجلس الوطني الاتحادي، في الفصل التشريعي الرابع عشر، تسع نساء، واحدة منهن فازت في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٦م، في التجربة الانتخابية

الأولى، التي شهدتها الدولة، لتشكل نسبة النساء في المجلس الوطني ٢٢.٢ في المئة (AL- Suwaidi 2019 p34).

وتضمن تشكيل المجلس في فصله التشريعي الخامس عشر، الذي بدأ بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١١م، سبع عضوات، واحدة منهن فازت بالانتخابات، وحصلت المرأة على منصب النائب الأول لرئيس المجلس، وتضمن مرسوم تشكيل المجلس الوطني الاتحادي في فصله التشريعي السادس عشر الحالي، الذي بدأ في ١٨ نوفمبر ٢٠١٥، تسع سيدات، واحدة منهن فازت بالانتخاب، وأصبح عدد العضوات ثماني، بعد تعيين وزيرة دولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي من عضوات المجلس.

وفي عام ٢٠١٩ جرى تخصيص المقاعد الانتخابية للمرأة تنفيذًا لقرار المجلس الأعلى للاتحاد، وقرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، بوضع آليات لتشكيل المجلس الوطني الاتحادي، الذي حدد آليتين للتمثيل النسائي في البرلمان، أولاهما: اختيار عضوات المجلس عن طريق الانتخاب، في حين منحت الآلية الثانية الحق لديوان الحاكم في كل إمارة، في اختيار المرأة عن طريق الجمع بين الأسلوبين (الانتخاب أو التعيين) معًا لضمان الوصول إلى نسبة تمثيل المرأة ٥٠% في المجلس(Al-suwaidi 2019 p34).

تضطلع المرأة الإماراتية، عن طريق عضويتها في المجلس الوطني الاتحادي، بدور متميز على الصعيد الداخلي، بمشاركتها في جميع مناقشات المجلس، وبطرح الأسئلة على ممثلي الحكومة، ومناقشة الموضوعات العامة، ورأست عددًا من اللجان الدائمة والمؤقتة، وللمرأة دور فاعل عبر مشاركتها في المؤتمرات الخارجية على الصعيدين العربي والإقليمي والإسلامي والدولي.

جرى رفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في مقاعد المجلس الوطني الاتحادي إلى ٥٠% بدءًا من الدورة الانتخابية ٢٠١٩ وفقاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة حفظه الله، ويوجد حاليًّا ٨ عضوات في المجلس الوطني، يمثلن حوالي ٢٠% من مقاعد المجلس البالغ عددها (٤٠). وتعكس هذه الخطوة رؤية الدولة المستقبلية التي تهدف إلى تحقيق التمكين الكامل للمرأة الإماراتية وكفالة مشاركتها الكاملة والفعالة في الحياة السياسية، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة (Previous ref. p 36).

وقد أسهمت المرأة الإماراتية في انتخابات ٢٠١٩م بشكل كبير، إذ وصلت نسبة مشاركتها في القوائم الانتخابية إلى ٥٠.٦٢% مقابل نسبة الذكور والتي بلغت ٤٩.٣٨%، وهو نتيجة للجهد المبذول من قيادة الدولة للاهتمام بالمرأة، ويؤكد هذا حسن بصيرة القيادة

العليا وإيمانها بالدور الفاعل للمرأة في تطور مسيرة العمل النيابي، وخدمة الوطن والمساهمة في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، لتحقق بذلك ثبات مكانة الدولة عالميًّا في تمثيل المرأة بفعالية في البرلمان وإعطائها فرصة المشاركة في مراجعة التشريعات وتعديلها وممارسة دور الرقابة على الأداء الحكومي أسوة بالرجل، وأنها تعكس التزام الحكومة والمجتمع الإماراتي في تمكين المرأة الإماراتية .[١]

وقد ترأست المرأة عددًا من اللجان الدائمة والمؤقتة في المجلس، وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية والإقليمية، وقامت بتمثيل الدولة في البرلمانات الدولية والإقليمية كالاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني العربي، والبرلمان العربي الانتقالي التابع للجامعة العربية. [٢] تميزت المرأة الإماراتية عن طريق عملها عضوةً في المجلس الوطني الاتحادي بدور مهم ومتميز على الصعيد المحلي عبر مشاركتها في جميع مناقشات المجلس بطرح الأسئلة على الوزراء المعنيين والمشاركة في مناقشة الموضوعات العامة، وترأست عددًا من اللجان الدائمة والمؤقتة وكان لها دور فاعل عبر مشاركتها في المؤتمرات الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

المحور الثاني: المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية

: Emirati women's political participation

ترتبط عملية المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية؛ بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية؛ قوامها النضج الثقافي والسياسي؛ كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتسامح، عبر وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، وحرية الاعتقاد والتفكير، وحرية الرأي والتعبير للأفراد وللقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر والمعارضة.

فالمشاركة السياسية هي حق كل مواطن في أن يؤدي دورًا معينًا في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها وفي أضيق المعاني هي حق المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم؛ لأنها نشاط يقوم به المواطن بقصد التأثير في عملية صنع القرار سواء أكان ذلك النشاط فرديًّا أم جماعيًّا منظمًا، وذلك ينعكس من بيئة النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة؛ إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في

---

(١) **موقع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي**-https://www.mfnca.gov.ae/ar/areas-of-focus/elections/2019 /

https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/102718/الإمارات-نموذج-ملهم-في-تمكين-المرأة-السياسي

(٢) جلسة حوارية بعنوان "التمكين السياسي للمرأة» ، الاتحاد بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٩ ، على الرابط https://www.alittihad.ae/article/26972/2019/-التمكين-السياسي-للمرأة-في-جلسة-حوارية

المدخلات سواء أكانت المساندة أم المعارضة، إلا أنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي وتنظيمها بما يتلاءم ومطالب الفرد والمجتمع (Al- Ameri 2013 p56).

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية:The concept of political participation

تشغل المشاركة السياسية حيزًا محوريًّا في العلوم الاجتماعية والسياسية، فهي تعني إسهام المواطن أو انشغاله في المسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، وتمثل أرقى تعبير للديمقراطية؛ لأنها تقوم على مساهمة المواطنين في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة أو العائلة؛ وصولاً إلى إطار المشاركة العامة من خلال منظومة الوطن الواحد وهيئاته السياسية العليا سواء أكان هذا الانشغال عن التوافق مع إطار الحكم أو المعارضة السلمية له(Al Mulla 2005 p 135).

ويمكن تعريف المشاركة السياسية على أنها تلك الأنشطة السياسية التي بمقتضاها يشارك الفرد أو الجماعات في اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، عفويًا كان أم منظمًا، ابتداء من التصويت، فضلًا عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال أي تنظيم سياسي، وينعكس على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي وتناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين، وينعكس أيضا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة.(Kanan, Nawaf 2008).

وعرَّف عبد الوهاب المشاركة السياسية أنها: الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير في بناء القوة في المجتمع، والإسهام في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع، في ضوء الموقع الطبقي الذي يشغله الأفراد في البناء الطبقي للمجتمع، والاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية وتجري هذه المشاركة في صور متعددة بدءًا من ومرورًا بالتصويت الانتخابي والترشيح للمؤسسات السياسية والانتماء الحزبي. (Abdel-wahab, Tariq 1990 p109). وأيًّا ما كان الأمر في تحديد مدلول المشاركة، فإنه يمكن القول بوجود خصائص ثلاث للمشاركة، هي:

أ -الفعل: ويقصد به الحركة الفعالة، والأنشطة الإيجابية للجماهير لتحقيق هدف أو أهداف عدّة.

ب -التطوع: ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعًا واختيارًا منهم، تقديرًا للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها بإزاء قضايا المجتمع.

ج -الاختيار: ويعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والدعم للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة.

والمشاركة لا تعني مشاركة المواطنين كلهم في الأنشطة جميعها وفي المجالات السياسية المختلفة، وفى الأوقات كلها، بقدر ما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من هذه الأنشطة والمجالات بقدر ما تسمح به استعدادات هؤلاء الأفراد وقدراتهم وميولهم، والمشاركة السياسية من العناصر الأساسية التي تخلق التفافًا حول أي نسق سياسي، على تعدد أساليبها واختلاف مستوياتها (Al Ameri 2013 p56).

ممّا سبق يمكن أن نخلص إلى أن المشاركة السياسية هي إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوارًا وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح المواطنة ووعي سياسي، نما من وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة، ومن هنا تتجلى أهمية المشاركة السياسية.

وتمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله بوصفه حلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها، وتتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرائق طرحها وعرض حلولها، وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح صمامَ أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدًّا لتحمل نتائجه سلبًا أو إيجابًا.

ثانياً: مشاركة المرأة الإماراتية في السياسة: Emirati women's participation in politics

إنَّ مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وما ينطوي علية هذا المفهوم من إشكاليات لارتباطه بكثير من المفاهيم: كالتضامن، والشراكة، والمساواة، والتمكين، والسلوك السياسي، من هنا تظهر أهمية وضع مؤشرات تمكن من قياس فاعلية تحديد مفهوم واضح ومحدد لهذه المشاركة، وهذا يتطلب المشاركة السياسية للمرأة، إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تقتصر على تبوء النساء لمناصب سياسية فحسب، بل في تنظيم أنفسهن في حركات وتنظيمات تهدف إلى التأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات.

يعرف الباحث روس (Ross) المشاركة السياسية للمرأة على أنها اشتراك المرأة في النشاطات السياسية بمختلف صورها وأشكالها، وذلك بحسب ما يسمح القانون بإعطائه للمرأة من حقوق سياسية تؤهلها في الاشتراك في العملية السياسية، ويعرف مكليلاند (McliInd) المشاركة السياسية للمرأة على " أنها مدى مشاركة المرأة في السلوك السياسي، ويعدّ السلوك الانتخابي من أهم أنواع المشاركة والذي يشمل التصويت والترشيح والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، وغيرها من أشكال المشاركة السياسية التي تشترك المرأة بشكل مباشر فيها. (Abdel Wahab1999 p 91).

إنَّ معظم التعريفات التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية للمرأة تدور حول فكرة رئيسة تتجسد في أنها عملية تسع عن طريقها المرأة إلى التأثير في السلطة؛ وذلك للحصول على بعض المكاسب السياسية، ومن أهمها: حقها في أن يكون لها دور في العملية السياسية، وهنا يمكن القول: إن مثل هذا الحق لا يقتصر على المستوى الفردي، وإنما يتجاوزه لتحقيق حق المجتمعات المختلفة في البناء الاجتماعي، وبما أنَّ النساء يمثلن فئة كبرى في المجتمع، فلا بد أن ينسحب هذا الحق على حقهن في التمثيل والانتخاب لضمان تحقيق مصالحهن (Ezz Al-Arab,2011 p18).

وقد ارتبط مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بمفهوم التمكين السياسي في معناه العام، وهو الحقوق التي تثبت للفرد بوصفه عضوًا في جماعة سياسية معينة والتي تبيح للأفراد المساهمة في تكوين الإرادة الجماعية والاشتراك في شؤون البلاد مباشرة أو بوساطة ممثلي الشعب (Kanaan 2008 p243).

تظهر أهمية المشاركة السياسية للمرأة عبر حجم تأثيرها ومستواها في العملية السياسية وطبيعة ما تقوم به من دور في العملية السياسية في حال مشاركتها، وتظهر كذلك أهمية دور المرأة في العملية السياسية عن طريق قدرتها على تحقيق المصالح المرتبطة بها، وإظهار قضاياها، والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دورًا حقيقيًّا في عملية التنمية في المجتمع بشكل عام، ويجب أن لا يفهم وجود المرأة في هذه المواقع بأنّه يخدم النساء فحسب (ففي بعض الحالات قد لا تتحقق هذه الغاية)، ولكنه سوف يكون له تأثير إيجابي أكبر في جوانب المجتمع كافة، وليس في الجوانب المتعلقة بالمرأة ومن المنظور التاريخي، فإن المجتمعات الإنسانية قد قاومت إعطاء المرأة حقوقها السياسية، أو إفساح المجال لمشاركتها السياسية بدرجات أقوى من معارضة هذه المجتمعات لدخول المرأة في المجالات الأخرى من الحياة العامة، والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى أن حقوق المرأة كانت تعدّ مطابقة لحقوق الزوج أو الأب.(Islah 2000 p 30).

يضمن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حقوقاً متساوية لكل المواطنين، رجالًا كانوا أم نساءً، ففي ظل الدستور، تتمتع النساء المواطنات بالوضع القانوني نفسه من فرص التعليم وحق مزاولة المهن على قدم المساواة مع المواطنين الذكور، وتتمتع المرأة الإماراتية بفرص متساوية في التوظيف، وتولي المناصب العليا والترشح والانتخاب، والرعاية الصحية والمزايا الأخرى التي تكفل حماية الأسرة ورفاهيتها، وبمقتضى الدستور والتشريعات لا توجد أي معاملة تمييزية بين المرأة والرجل من حيث الحقوق بشكل عام، إذ ينص دستور الإمارات العربية المتحدة في المادة (٢٥) من الباب الثالث على أنه: " جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز

الاجتماعي". فضلًا عن تمتع المرأة بكثير من الحريات، إذ استفادت المرأة الإماراتية من الدعم الدستوري والسياسي والمجتمعي، فحققت العديد من المكاسب الكبيرة ليس على مستوى الدولة فحسب، بل على مستوى المنطقة، وللتدليل على هذه المكتسبات نورد فيما يلي بعض الأمثلة القليلة في هذا الشأن:(lootah 2009 p3)

١. جرى رفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في مقاعد المجلس الوطني الاتحادي إلى ٥٠% بدءًا من الدورة الانتخابية ٢٠١٩ وفقاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة حفظه الله، ويوجد حالياً ٨ عضوات في المجلس الوطني، يمثلن حوالي ٢٠% من مقاعد المجلس البالغ عددها (٤٠). فضلًا عن ١٠ %من عضوية السلك الدبلوماسي، في حين تشغل نسبة ٣% وظائف قيادية مرتبطة باتخاذ القرار و٦٦% من الوظائف بالقطاع الحكومي.
٢. تشمل الحكومة الاتحادية الحالية أربع نساء ضمن عضوية مجلس الوزراء وارتفع عدد تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري الجديد خلال فبراير ٢٠٠٨ في مجلس الوزراء من مقعدين إلى أربعة مقاعد، مما يعد من أعلى النسب تمثيلًا على المستوى العربي. (lootah 2009 p3)
٣. في عام ٢٠٠٣، ولأول مرة، قامت شرطة (أبو ظبي) بتدريب ٣٢ من المواطنات للعمل في قوات الأمن الخاصة.
٤. في أكتوبر ٢٠٠٨، أدت القسم أول امرأة مواطنة لتعمل في مجال القضاء.
٥. هناك أربع نساء يعملن في وظيفة قائد مقاتلات حربية، بوصفها أول دفعة من المواطنات يلتحقن بالقوات المسلحة بهذه الصفة.

وفي مجال التمثيل الخارجي بلغ عدد العاملات في السلك الدبلوماسي والقنصلي ١٧٥ سيدة، مقابل ٤٢ سيدة، يعملن ضمن بعثات الدولة في العالم. وحالياً يوجد في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي ٥ سفيرات، وهن: الشيخة نجلاء القاسمي سفيرة الدولة لدى جمهورية البرتغال، وحصة عبد الله أحمد العتيبة سفيرة الدولة لدى المملكة الإسبانية، وحفصة العلماء سفيرة الدولة لدى "مونتينيغرو"، والسفيرة لانا نسيبة المندوبة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ونورة جمعة قنصل عام الدولة في ميلانو. من إنجازات المرأة الدبلوماسية تعيين آمنة المهيري نائبة مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، وتعدّ أول عربية يجري تعيينها عضوًا في لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وجرى كذلك انتخاب أميرة الحفيتي عضو بعثة الدولة لدى الأمم المتحدة من أعضاء المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٦، نائبًا لرئيس المكتب التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٦ ، فضلًا عن تعيين هند العويس أول إماراتية مستشارة أولى لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وجرى

ترشيح ريم الفلاسي- الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، من الشيخة فاطمة بنت مبارك لتصبح عضوًا عن دولة الإمارات في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمبادرة «كل امرأة كل طفل» والاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال والمراهقين في إطار جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠. (Emirati women, the official portal of the government of the United Arab Emirates,2019).

على صعيد التنظيم المحلي للمؤتمرات شاركت المرأة الإماراتية في العديد من المؤتمرات،ولا سيما تلك التي ناقشت المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية»، إذ نظم الاتحاد النسائي العام وفي إطار الاستعداد للمشاركة السياسية بالتعاون مع معهد الإمارات الدبلوماسي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ندوة حول "المرأة والمشاركة السياسية"، ونظم في مايو عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة ندوة حول (الأداء البرلماني للمرأة العربية تحديات وآفاق المستقبل).

ومن هنا فإن حضور المرأة الإماراتية ومشاركتها في هذه المؤتمرات، والمشاركة في الرأي وتمثيل الدولة، يدل على مدى اهتمام المرأة الإماراتية وإحساسها بضرورة مشاركتها السياسية، وتؤكد أنها ناجحة ولها حضور قوي في المجال السياسي، وهذا ما أثبتته ردود الفعل العالمية حول مشاركتها السياسية.

الخاتمة Conclusion:

- أثبتت الإماراتية أنها قادرة على تحمل المسؤوليات الكبرى في مختلف المجالات، وكان دورها في الجانب الإنساني مميزاً بشكل خاص، إذ كانت تساعد أخاها الرجل في أكثر من محفل. إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أدّت دورًا في سياسة الترقي باستمرار في حركة وجود المرأة عمومًا وقيادتها، بحسب تخصصها، وهذا هو سر نجاح التجربة الإماراتية المتكاملة؛ قيادةً وحكومةً وشعبًا. - شرعت الحكومة، منذ تأسيس الدولة، في الاهتمام بشؤون المرأة وقضاياها في الإمارات العربية المتحدة، إذ شكل تأسيس الاتحاد النسائي العام، عام ١٩٧٥ بمؤازرة وتشجيع من مؤسس دولة الإمارات، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، مع رائدة العمل النسائي الشيخة فاطمة بنت مبارك، اللبنة الأولى نحو تمكين المرأة، وتفعيل دورها في المجتمع.

- وصلت المرأة الإماراتية إلى أعلى مستويات من التقدم والمشاركة في جميع نواحي الحياة من دون أن يكون هناك أي تفريط بتقاليد الدين الإسلامي، وفتحت الدولة أمام المرأة الإماراتية جميع المجالات عبر التعليم والعمل ودعمها في المجالات كافة، حتى استطاعت المرأة الإماراتية الوصول إلى مختلف المناصب حتى القيادية والتشريعية، ومختلف القيادات العليا التي وصلت بها إلى اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات، وكانت المرأة الإماراتية

العضو الأساسي في القوى البشرية العاملة في القطاع الحكومي، وحققت العديد من الإنجازات في أثناء مدّة وجيزة، وحققت المرأة الإماراتية مكاسب عديدة. فعلى الصعيد السياسي، وأضحى عدد النساء في حكومة الإمارات ٥ وزيرات، وتبلغ أصغر وزيرة من العمر ٢٢ عاماً، علاوة على وجود سبع عضوات، في المجلس الوطني الاتحادي. أما في المجال الديبلوماسي، فتشغل أول امرأة حاليًّا منصب المندوب الدائم للدولة لدى منظمة الأمم المتحدة، فضلًا عن سبع سيدات يعملن سفيرات ونساء "قنصليات" للدولة في دول عدّة، وفي المجال الاقتصادي، فقد ارتفعت نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل بعد تأسيس مجلس سيدات الأعمال في الدولة، ليصل عدد المسجلات في غرف التجارة والصناعة إلى أكثر من ٢٢ ألف سيدة أعمال يعملن في السوق المحلية والعالمية.

النتائج Results:

١- تتميز أوضاع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطور مستمر وإن تفاوت ذلك من إمارة لأخرى، غير أنه من المهم معالجة قضايا المرأة من دون إخراجها عن سياقها بشكل يزيد من تعقيداتها؛ لأن مشكلات المرأة الإماراتية ليست بعيدة عن مشكلات الرجل سواء من حيث الحقوق الاقتصادية أم من حيث الحقوق السياسية، وهي أمور تطال بانعكاساتها الجنسين على حد سواء، وقد تكون مطالبة المرأة بحقوقها واكتسابها مكانتها أحد المداخل للحقوق السياسية العامة .

٢- إن البيئة الاجتماعية والثقافية بمكوناتها المختلفة من عادات وتقاليد وقيم ورؤى هي بيئة حاضنة ودافعة لانطلاق المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ووصولها إلى درجات متقدمة في الأنشطة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التعليمية والسياسية، وهو ما جاء ليؤكد تحقق الفرضية من أن المرأة الإماراتية لا ينصب دورها فقط في المشاركة ضمن الإطار السياسي، بل أيضا في القطاعات الأخرى، وهو ما أثبتته المرأة الإماراتية عبر تبوؤها مناصب مهمّة في الدولة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وتعليميًّا وثقافيًّا.

٣- وتبين من البحث مدى رغبة النخب السياسية الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة التعامل مع القيود الاجتماعية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة العامة، مما فتح المجال أمام المرأة الإماراتية للتقدم بالمشاركة في المجالات كافة.

التوصيات Recommendations :

١- يجب أن تعمل وسائل الإعلام المختلفة ولا سيما الإعلام الاجتماعي على نشر الوعي فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة.

٢- زيادة الوعي العام حول دور المرأة في المجلس الوطني الاتحادي والمجالس الاستشارية

٣- تدريس موضوع المواطنة والحقوق المدنية في المدارس والجامعات؛ من أجل ترسيخ مبادئ صنع السياسة العامة والتوازن بين الجنسين.

٤- السعي إلى تصحيح المفاهيم الراسخة في المجتمع حول التقسيم الاجتماعي للأدوار تقسيمًا تغيب فيه عنصر التكافل والمساعدة، والذي يخص الرجل بالعمل السياسي، في الوقت التي يخص المرأة بالعمل الأسري .

References:

- Abdel Wahab, Mohammed Refat, (2010), Women's political rights , Published research, Rights to legal and Economic Research, special edition , Alexandria University.
- Abdel-Wahab, Tariq (1999), The Psychology of Political Participation in the Arab Environment, Cairo, Dar al-Gharib, first edition.
- Aisha Al-Sayyar (2016) - Women's Renaissance in the UAE - Al-Fajr Printing Press - UAE First Edition.
- Al Gohary, Mahmud , (2015), Sociology of development, Dar Almessera for Publishing and Distribution, Jordan.
- Almulla , Sheikha Mohammed , (2005), Political participation in the United Arab Emirates, Arab forum ,Education and Prospects for partnership in light of the Millennium Development Goals, Cairo , Egypt.
- Alsaori, Hassan (2012), Representative governance -an Islamic vision- Altanweer magazine -altanweer center -Vol / Issue A12.
- Alzaabi, Humaid, 2020, New media and political marketing in the United Arab Emirates, Medad Publishing &Disribution , Dubai, U.A.E, first edition.
- Bin nassar- Mansoor, (2015) , The procedural system for the federal national council election – PhD thesis – university of sharjah.
- Emirati women, the official portal of the government of the United Arab Emirates, 2019. https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/women
- Fadha Abdullah Lootah, (2009), The Contribution of Emirati Women to the Labor Market, presented paper For the training workshop on: "Developing the professional skills and competitive capabilities of Arab women, The Industrial Business Women Committee organized by the

Arab Labor Organization in cooperation with Damascus Chamber of Industry and its countryside in the Syrian Arab Republic, Damascus, Arab Republic.

- Fatima Al-Sayegh 2013 - United Arab Emirates From tribe to state - University Book House - Al Ain, first edition.
- General Secretariat of the Council of Ministers (2010): Guide to the work of the cabinet system, Abu Dhabi: Ministry of Cabinet Affairs
- Giddens 2001, Sociology, 4Th edition copyright @Anthony Giddens, Blackwell publishers Ltd.
- Halaw jamal & Saleh Ali, (2009), An Introductin to Development Science, Dar Ashorroq for Publishing and Distribution, first edition, Cairo.
- Ibrahim Abrash, (1998), Political Sociology, Sunrise House for Publishing Ibrahim and Distribution, Amman, Jordan,
- Islah Jad (2000), Towards showing the political participation of Arab women, Alsindibad for publishing and Distribution , Amman , Jordan.
- Jaber, Thuraya Ibrahim, (2017), The Federal March of the United Arab Emirates during the reign of Sheikh Khalifa bin Zayed, A study of it's political , administrative and developmental development, Al-Aqsa University journal, vol.21 , first issue 2017.
- Jad Islah (2000), Towards Demonstrating Arab Women's Political Participation, Sinbad House, Amman, Jordan,
- Jamal Sanad Al-Suwaidi 2019 reading in the book "Women and Development", Emirates Center for Strategic Studies and Research,
- Mohammad Ezz Al-Arab, 2011 National Council Elections and Political Reform in the Emirates, Al-Ahram Strategic File, Al-Ahram Foundation, Cairo First Edition
- Mohammad Sadiq Ismail 2016 - The Emirati Experience: Readings in the Federal Experience, Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt First Edition
- Mohammed Al-Suwaidi, (1990), Sociology, Its Field and Issues, Bureau of Publications Undergraduate. Algeria first edition.
- Nawwaf Kanaan 2008, The Constitutional and Political System of the United Arab Emirates, Ithraa for Publishing and Distribution, First Edition.
- Salha Suhail Al Ameri 2013 The Role of Emirati Women in Political Participation, published MA thesis, Middle East University
- Sheikha Muhammad Al-Mulla (2005), Political Participation in the United Arab Emirates, Arab Forum, Education and Prospects for Partnership in Light of the Millennium Development Goals, Cairo.

- The constitution of the United Arab Emirates
- The Federal National Council (2011): Activity report on the performance of the Federal National Council during the fourteenth legislative term (2007-2011), Abu Dhabi
- Thuraya Ibrahim Jaber 2017 The Federal March of the United Arab Emirates during the Era of Sheikh Khalifa bin Zayed: A Study on its Political, Administrative and Developmental Development, Al-Aqsa University Journal (Human Sciences Series) Volume Twenty-first, Issue 1.